منظمة الصحة العالمية

المجلس التنفيذي
الدورة الرابعة والثلاثون بعد المائة
جنيف ٢٠-٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤

م ت١٣٤/١ إضافة ١
١٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣
EB134/1 Add.1

اقتراح بخصوص إدراج بند تكميلي في جدول الأعمال

١- طبقاً للمادة ١٠ من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي تتشرف المديرة العامة بأن تحيل الاقتراح الوارد أدناه بخصوص إدراج بند تكميلي في جدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس التنفيذي الرابعة والثلاثين بعد المائة.

٢- وقد ورد هذا الاقتراح في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣ من البعثة الدائمة لفنلندا لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، بخصوص إدراج بند إضافي في جدول الأعمال المؤقت للمجلس التنفيذي يحمل العنوان التالي: "المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية: إجراءات مستدامة عبر القطاعات من أجل تحسين الصحة والإنصاف في مجال الصحة".

٣- وهذا الاقتراح مقدم إلى المجلس كي ينظر فيه (انظر الملحق).

الملحق

المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية: إجراءات مستدامة عبر القطاعات من أجل تحسين الصحة والإنصاف في مجال الصحة (متابعة المؤتمر العالمي الثامن بشأن تعزيز الصحة)

الخلفية

يتزايد الاعتراف بأثر صحة السكان الجيدة على المجتمعات. وعلى مدى عقود، اعترفت وثائق رئيسية متنوعة صادرة عن المنظمة بأثر القطاعات الاجتماعية الأخرى وسياساتها على الصحة. وتَبرز هذه الصلة أيضاً في الإعلان السياسي للأمم المتحدة بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها. وكان عمل المنظمة الحديث نسبياً بشأن المحددات الاجتماعية للصحة والوقاية من الأمراض غير السارية رائداً في تحليل الأسباب الدفينة لاعتلال الصحة والإجحافات في مجال الصحة، وهي العقبات التي تعترض التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وتحدد وثيقة *"المستقبل الذي نصبو إليه"* الصادرة عن مؤتمر ريو+٢٠ الصحة باعتبارها شرطاً مسبقاً لأبعاد التنمية المستدامة الثلاثة جميعاً، وحصيلةً لها ومؤشراً عليها.

الاقتراح

لن تتحقق الحصائل الصحية بواسطة قطاع الصحة وحده، كما لن ينجح القضاء على الفقر والحدّ من أشكال عدم المساواة في مجال الصحة دون التصدي لصحة السكان عبر القطاعات. وصدور قرار من جمعية الصحة العالمية في عام ٢٠١٤ ضروري لتأكيد ذلك، من جهة، من أجل الدَفعة الأخيرة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومن جهة أخرى، للمساهمة في النقاش بشأن السياسات الإنمائية العالمية المقبلة، اعتباراً من عام ٢٠١٤. ومن أجل النهوض على أفضل نحو هاتين المبادرتين المترافقتين في هذا الوقت الحرج، من الأهمية الحاسمة للمنظمة، بالإضافة إلى تعزيز عملها هي في هذا المجال، أن تُعرِب الآن عن أهمية معالجة شؤون الصحة والتصدي للإجحافات في مجال الصحة عبر القطاعات.

وبغية ضمان أن المنظمة معدَّة جيداً للتصدي للتحديات المتزايدة التعقيد في مجال صحة السكان في القرن الحادي والعشرين، لا ينبغي إرجاء ترجمة الفهم المتزايد لتحديد الصحة الشامل إلى إرشادات بشأن إجراءات محددة أكثر من ذلك. وبغية التمكن من بدء العمل بفاعلية بشأن المحددات الصحية وعوامل الخطر المرتبطة باعتلال الصحة عبر القطاعات، تحتاج الدول الأعضاء الآن إلى إرشادات بشأن ما يلي:

- ما هي الهياكل والاستراتيجيات والعمليات الضرورية لتقييم أثر السياسات الاجتماعية على حصائل الصحة والإنصاف في مجال الصحة،
- كيف نُحدد أولويات الحلول المتعددة القطاعات ونعمل على إيجادها على مختلف مستويات تصريف الشؤون،
- كيف يُمكن لقطاع الصحة أن يعمل مع القطاعات الأخرى كوسيط وكاستشاري.

وتتسم الإرشادات الراسخة والمتاحة في الوقت المناسب بشأن الإجراءات المتعددة القطاعات بأهمية رئيسية بالنسبة للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها على نحو فعّال.

وعلى هذه الخلفية، طلبت فنلندا إدراج بند جديد في جدول أعمال الدورة الرابعة والثلاثين بعد المائة للمجلس التنفيذي. وسوف يوفّر هذا البند فرصة لكي يجري المجلس نقاشاً، ويعتمد توصية بقرار من الجمعية يدعو إلى اتخاذ خطوات محددة إلى الأمام، يُضطلع بها في حدود الموارد المتاحة، ويُعرِب عن أهمية الإجراءات المتخذة عبر القطاعات من أجل الصحة والإنصاف في مجال الصحة في الجهود النهائية المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والنقاش بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

= = =